



الشروط والمجالات الدينية والاقتصادية والتشريعية اللازمة لإنشاء سوق مالية إسلامية في الأردن

د. جمعة محمود عباد

أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف
كلية إدارة المال والأعمال - جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدف هذا البحث إلى معرفة الشروط والمجالات الدينية والاقتصادية والتشريعية اللازمة لإنشاء سوق مالية إسلامية في الأردن، حيث بات من المهم إنشاء أسواق مالية إسلامية في الوطن العربي ومنها الأردن؛ ولتحقيق هذا الهدف تم التعرض للوظيفة الأساسية لأسواق المال من حيث نقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز وذلك لحاجة المجتمع لهذه السوق وذلك لوجود عدة بنوك إسلامية والعديد من المؤسسات المالية في الوطن العربي عامة والأردن خاصة لديها فائض من السيولة وترغب في استثمارها لأجل متعددة، وكذلك الأفراد الذين يرغبون باستثمار أموالهم وفق ضوابط الشريعة الإسلامية؛ لذلك تم توزيع استبانة على مجموعة من البنوك والأفراد والمؤسسات ولتحليل بيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي. ودلت نتائج الاختبار على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لهذه العوامل والمجالات في إنشاء سوق مالية إسلامية في الأردن مما يعزز قيام هذه السوق. وفي نهاية البحث تم إدراج مجموعة من التوصيات يعتقد الباحث أنها قد تساعد في إنشاء السوق المالية الإسلامية.

كلمات مفتاحية: السوق المالية الإسلامية، المتطلبات والشروط، المصارف الإسلامية، الأردن.

المقدمة

تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال. وقد وجدت أسواق الأوراق المالية في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات، هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء جميع المعاملات والمبادلات.

وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد، حيث بات من المهم إنشاء أسواق مالية إسلامية في الوطن العربي ومنها الأردن لحاجة المجتمع لهذه السوق، ولوجود عدة بنوك إسلامية تعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية مثل: (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك الراجحي)، والعديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، حيث إن معظم هذه البنوك والمؤسسات تعاني من مشكلة فائض السيولة لعدم إمكانية البنوك الإسلامية وإدارتها الاستثمار بأية مشروعات أو شراء أوراق مالية تتداول في السوق النقدي بحكم أنها تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، فوجود مثل هذه الأسواق يزيد الاستثمار في الدولة، ويحد من مشكلات السيولة، ويحل كذلك مشكلات العديد من أفراد المجتمع الذين يرغبون بالاستثمار في أوراق مالية إسلامية.

لهذه الأسباب تم اختيار هذا الموضوع المهم الذي يمثل نقطة مرجعية وخاصة في ظل القوانين الجديدة المشجعة التي اتخذتها حكومة الأردن مثل إصدار قانون الصكوك الإسلامية وغيرها، والذي يساعد على إتاحة فرص جديدة للاستثمار المالي المحلي والعربي والأجنبي يمتاز ويتمتع باستخدامه مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية.

* تم استلام البحث في أغسطس 2015، وقبل النشر في أكتوبر 2015

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من حاجة المسلمين إلى سوق مالي إسلامي لماله من مساس مباشر في واقع حياتهم المباشرة وندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع - حسب علم الباحث - في الأردن، ومحاولة التنبؤ بحلول للمشكلات التي قد تحدث في السوق المالي الإسلامي لتفادي وقوع خسائر مالية قدر الإمكان ووضع الضوابط الاقتصادية والشريعة لعمل السوق المالية الإسلامية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعريف بالسوق المالي التجاري والإسلامي وتعريف الأدوات المالية التي يمكن أن تتداول بهذه السوق ووظائفها وبيان إمكانية إنشاء سوق مالي إسلامي في الأردن وفقاً للشروط والمجالات الدينية والاقتصادية والتشريعية اللازمة لإقامة هذه السوق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود سوق مالية إسلامية في الأردن وعدم وجود أوراق مالية إسلامية متعددة مما يؤدي إلى غياب الكثير من الفرص الاستثمارية للمجتمع سواء أفراد أو مؤسسات أو بنوك وذلك باحتفاظ الأفراد بمدخراتهم على شكل سائل أو المؤسسات، وكما ذكر سابقاً وجود أربعة بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى حدوث مشكلة فائض السيولة لديها، لهذا يمكن بحث هذه المشكلة من خلال الإجابة عن التساؤلات: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجال الديني والتشريعي والاقتصادي وإنشاء سوق مالية إسلامية؟

فرضيات البحث

يفترض الباحث وبناءً على ما سبق ما يلي:

الفرضية الأولى

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \leq \alpha)$ للمجال الاقتصادي في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفرضية الثانية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \leq \alpha)$ للمجال الديني في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

الفرضية الثالثة

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \leq \alpha)$ للمجال التشريعي في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

التعريفات الإجرائية للدراسة

السوق المالية الإسلامية: ذلك الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة والشريعة الإسلامية من طرف وحدات العجز ثم اقتنائها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين وحدات الفائض بصورة منظمة ومراقبة من طرف الهيئة الشرعية للسوق وذلك من أجل تجميع الأموال في إطار شرعي (موسوعة الاقتصاد والتمويل الدولي).

وتُعرف أيضاً: أنها السوق التي تتوافر فيها فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل المتوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخالية من الأنشطة المحرمة شرعاً، كالتعامل بالربا، والمقامرة، وبيع الغرر وغيرها، وبالتالي هي سوق مالية يتوفر فيها فرص لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولتجميع الموارد المالية والاستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (هيئة الأوراق المالية الماليزية).

المجالات الاقتصادية والدينية والتشريعية للبحث

مجموعة من الأسئلة التي صُممت الاستبانة بناءً عليها، لمعرفة أثر هذه المجالات لإقامة السوق المالية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.

مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع الدراسة وعينته من المستثمرين والبنوك والمؤسسات الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. وتمثلت العينة والتي يمكن اعتبارها المجتمع نفسه إلا إنه تم توزيع الاستبانة على عينه من المدراء، ورؤساء الوحدات، ورؤساء الأقسام العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك الراجحي.

أساليب جمع البيانات ومصادرها

تم بدايةً إجراء دراسة استطلاعية قبلية لإمكانية الحصول على البيانات الضرورية لتنفيذ البحث وبعد تحديد الإطار الأولي لعناصر البحث الأساسية تم البدء بعملية جمع البيانات من مختلف المصادر سواء الثانوية المنشورة من قبل بورصة عمان والدوريات والكتب والإنترنت. أو الأولية وذلك بتجهيز وتوزيع استبانة على عينة البحث لمعرفة أثر المجال الاقتصادي والديني والتشريعي على إقامة سوق مالية إسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.

مشكلات واجهت الباحث عند إعداد الدراسة

- محدودية الدراسات التي تبحث في نفس موضوع هذه الدراسة، حسب علم الباحث.
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة بسبب سريتها أحياناً.
- صعوبة الحصول على إجابات صادقة من بعض الزيارات الميدانية وعدم الحصول على تحليل إحصائي دقيق أحياناً بسبب عدم المصادقية التامة في تعبئة بعض الاستبانات والتي تم استنشائها من تحليل.

الدراسات السابقة

دراسة (القري، 1993)، وقام فيها ببحث وظيفة السوق المالي من منظور إسلامي وحاجة الاقتصاد الإسلامي إلى أسواق رأس المال والأوراق المالية بغرض تقييم دورها في الاقتصاد الإسلامي، وبحث في القضايا الرئيسية الخاصة بالمقامرة والمجازفة فيما يتعلق بأعمال سوق الأوراق المالية، وتبحث موقف الشريعة منها والتمهيد لوضع نموذج إسلامي لسوق البورصة وكيفية تحقيق الاستقرار والاستمرار في التعامل السوقي عن طريق أنظمة صارمة وقوانين دقيقة وتدخل فاعل للسلطات الحكومية.

دراسة (حطاب، 2002)، وهدفت إلى توضيح حقيقة عقود الخيارات في الأسواق المالية في ضوء الشريعة الإسلامية ومدى أهميتها في التعامل المالي والمصرفي الحديث، واستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي في آلية عمل هذا السوق وبيان البيوع، وآراء العلماء المعاصرون فيها وأحكام خيارات الشرعية في الفقه الإسلامي والعقود والخيارات المالية. وتوصل الباحث أن الخيارات الشرعية تمثل تطوراً بالغ الأهمية لمستثمري المؤسسات المالية الإسلامية حتى تتمكن هذه المؤسسات من خلال دفع مستوى الكفاءة والأداء لديه. وأوصت الدراسة بأنه على العملاء والباحثين في الاقتصاد

والمصارف الإسلامية أن يعملوا على تطوير أدوات مالية إسلامية تلبي حاجات المستثمرين، وأنه لا بد من تطوير معايير مالية إسلامية لقيم خصوصية العمل الإسلامي، وضرورة زيادة مراكز الأبحاث والتدريب حول الإدارة الحديثة المالية من أجل تطوير الاستثمار المالي والإسلامي.

دراسة (حطاب، 2005)، وهدفت إلى بحث إمكانية إيجاد سوق مالية إسلامية للخيارات والمتقلبات والعقود الآجلة على مستوى المجتمع الإسلامي المحلي والدولي، وللوصول إلى هذا الهدف تم عرض آليات العمل بالخيارات والمتقلبات والعقود الآجلة في السوق المالية في الاقتصادات المعاصرة، بغية تقييمها وتطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أنه من الممكن قيام سوق مالية إسلامية للعقود الآجلة في ظل العمل بضوابط شرعية خاصة كما إن وجود هذه السوق سوف يزيد من كفاءة استخدام الموارد وعدالة توزيعها.

دراسة (الشامسي، 2005)، وبين فيها أن الأسواق المالية المتطورة تعتبر عاملاً هاماً في إنجاح تطبيق سياسات التخصيص والسياسات الاقتصادية المتعددة ودافعها السياسات النقدية المالية، وتعتبر أداة فائقة في جذب الاستثمارات الأجنبية، وبين أن أهم عناصر التطوير ورفع فعالية أداء الأسواق المالية الإسلامية هو وضع أنظمة وقوانين ولوائح واضحة ودقيقة وتحديد آليات ورقابة فعالة، تسهل وتنظم عمل المؤسسات المالية وتسهل تنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية.

دراسة (لعمارة، 2006)، وهدفت إلى تأكيد الأهمية الاقتصادية والتنموية للسوق المالي الإسلامية، ودوره في تعبئة الموارد المتاحة للاستثمارات الاقتصادية المشروعة وقدرته على مواجهة تحدي الأسواق المالية المعاصر، وذلك من خلال الإجابة على مدى قدرة السوق المالي الإسلامي على توفير أدوات مالية وشرعية للمعاملات البديلة بما يجعل منه نموذج مستقل قادر على مواجهة التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية المعاصرة. وتوصلت الدراسة إلى أن السوق المالية الإسلامية هي الوجه والصورة الأحسن لمختلف التعاملات المالية ومجال نشاطها مما يشجعها على دفع مخرجاتها واستثماراتها بشكل مشروع.

دراسة (سمور، 2007)، وهدفت إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة حول مدى توافق معاملات وأنشطة سوق الأوراق المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإلى أي مدى يتطابق الواقع العملي التطبيقي مع نظرية عمل سوق الأوراق المالية الإسلامية، حيث قام الباحث بدراسة حالة البورصة الماليزية كأحد البورصات العالمية التي طبقت أحكام الشريعة الإسلامية على معاملاتها، وتوصل الباحث إلى أن تلك السوق لا تستطيع العمل بمعزل عن البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها، وأن هذه الأسواق لم تكن لتتطور وتحقق النجاح بدون الدور الفعال التي تمارسه الجهات الرقابية فيها لضبط معاملاتها وأدواتها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

دراسة (السعودي، 2010)، التي هدفت للبحث في متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا واحتياج المجتمع الليبي لهذه السوق ومعرفة أحكامها ومتطلباتها وكيفية إنشائه، حيث سعت الدراسة إلى تحديد المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتطلبات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية وإنشاء سوق مالية إسلامية، أي أن المتطلبات المحدودة متوافرة كلها بدرجة تسمح بإنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا.

دراسة (أبو مؤنس وشوشان، 2013)، وهدفت إلى بناء نموذج للسوق المالية الإسلامية من خلال وضع إطار نظري لأهم الشروط الفنية والمهنية لإنشاء سوق مالية إسلامية مبنية على أسس ومبادئ شرعية، وذلك لتحقيق أهداف، منها إبراز أهمية إنشاء السوق المالية الإسلامية في الحياة الاقتصادية، وبيان أهم الشروط الشرعية المميزة للسوق المالية الإسلامية وماهية مقومات الشروط الفنية، والمهنية لإنشاء السوق وبيان مدى إمكانية إنشاء سوق مالية إسلامية كفاءة وذات ربحية اقتصادية في حال تحقيق شروطها الأساسية. وتوصلت الدراسة إلى أن إقامة سوق مالية إسلامية تتسم بالمصادقية الشرعية، والكفاءة الاقتصادية يتطلب تحقيق مجموعة متكاملة من الشروط الشرعية والفنية

والمهنية. وأوصت الدراسة بضرورة تخصيص شروط إقامة السوق المالية الإسلامية وأدوات مالية إسلامية تلبى حاجات ومقاصد كافة المتعاملين في السوق في إطار المتطلبات الشرعية.

دراسة (الشيخ خليل، 2014)، وجاءت بغرض الحصول على البيانات، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الصناديق الاستثمارية والإسلامية. وتوصلت إلى أنه يمكن تطوير صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأن هناك صوراً مختلفة لتطبيق مقترحات الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وأوصت بالدعوة إلى تبني الأفكار الجديدة ودراستها وتطويرها للوصول إلى منتجات مالية إسلامية منافسة في السوق المالي الإسلامي وحتى العالمي، وأنه لا بد من تلبية حاجة المجتمعات إلى وجود سوق مالي إسلامي.

الإطار النظري للبحث

تؤدي السوق المالية دوراً بالغ الأهمية في جمع المدخرات وتحريك رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى القطاعات ذات العجز المالي سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال الوسطاء، وهي بذلك تؤثر تأثيراً محسوساً على مصادر الادخار في مرحلة التجميع وعلى توزيعه في مرحلة التوظيف (رضوان، 1996).

وبالتالي يمكن تعريف الأسواق المالية «بأنها آلية نقل الأرصدة الفائضة من المدخرين وإيصالها إلى المستثمرين بعدة أساليب وأدوات ومؤسّسات متخصصة» (Ritter & Siber, 1986: 63). وتُعرف أيضاً بألية إيصال الأرصدة الفائضة من وحدات الفائض إلى وحدات العجز على مستوى الاقتصاد الكلي، وتُعرف وحدات الفائض بأنها الأفراد والشركات والمؤسّسات، وتُعرف وحدات العجز بأنها الحكومة والشركات والمؤسّسات والأفراد.

ويمكن أن تصنف الأوراق المالية على أساس سوق المال Financial Market الذي تُتداول فيه تلك الأوراق كما هو

موضح في الشكل رقم (1):



المصدر: (هندي، 7: 1993)

شكل رقم (1): مكونات أسواق المال

إن السوق المالي ينقسم إلى سوق رأس المال وسوق النقد، وبالنسبة لأسواق رأس المال Capital Markets: فتقسم بدورها إلى أسواق حاضرة أو فورية Spot or Cash Markets، وهي تلك الأسواق التي تتعامل بأوراق مالية طويلة الأجل

(أسهم وسندات) يتم تسليمها فور إتمام تحديد السعر والاتفاق عليه، وتشتمل تلك الأسواق على أسواق رأس المال المنظمة Organized، أي البورصات؛ كما تشتمل على أسواق رأس المال غير المنظمة Unorganized التي تتداول فيها الأوراق المالية من خلال بيوت سمسرة ومصارف تجارية. وما شابه ذلك. هذا إلى جانب أسواق أخرى احتكارية تتمثل في الأوراق الحكومية طويلة الأجل.

والقسم الآخر من أسواق رأس المال هو أسواق العقود المستقبلية، وهي التي تتعامل أيضاً بأسهم وسندات وغيرها، ولكن من خلال عقود اتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق. والمقصود بها هنا أسواق الخيارات وأسواق التعامل الأجل وأسواق المستقبلية.

وأما القسم الآخر، غير أسواق رأس المال؛ فهو أسواق النقد Money Markets ويقصد بها الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال سمسرة ومصارف تجارية ومن خلال البنك المركزي وذلك بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة.

إن العمل داخل البورصات يتم بداية من خلال قيام مصدري الأوراق المالية بعرض أوراقهم على المدخرين والمستثمرين للاكتتاب بها وتحقيق هذا اللقاء بين مصدري الأوراق المالية والمدخرين، من خلال ما يسمى بالسوق الأول Primary Market، يلي ذلك خطوة أخرى تتمثل في قيام بعض حاملي تلك الأوراق المالية ببيع هذه الأوراق سواء لحاجتهم لسيولة نقدية أو لإعادة استثمار أموالهم في استثمارات بديلة. وهذا ما يخلق دورة مالية ثانية للأوراق المالية، تُعرف باسم السوق الثانوي أو سوق التداول Secondary Market.

وظائف سوق الأوراق المالية

تؤدي سوق (بورصة) الأوراق المالية وظائف على قدر كبير من الأهمية في أسواق رأس المال، وفي الاقتصاد القومي عموماً وأهم هذه الوظائف (الميداني، 4: 2002):

- 1- تؤمن البورصة سوقاً مستمرة Continuous Market لتداول الأوراق المالية، الأمر الذي يوفر للمستثمرين درجة عالية من السيولة Liquidity. وتعني السيولة هنا إتاحة الفرصة للمستثمر؛ لأنه يبيع أوراقاً مالية، فوراً، وبأسعار مناسبة. وتشجع ميزة السيولة هذه المستثمرين باختلاف أنواعهم على الإقدام على توظيف مدخراتهم في شراء أوراق مالية سواء من السوق الأولي أو الثانوي.
- 2- يشجع وجود البورصة بنوك الاستثمار على الإقدام على ضمان إصدارات أوراق مالية في السوق الأولي، وإن وجود بورصة أوراق مالية نشيطة وذات كفاءة عالية يجعل الإصدارات الجديدة في السوق الأولي أكثر قابلية للتسويق Marketability مما يخفض من خطر ضمان هذه الإصدارات.
- 3- تمثل البورصة سلطة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتسويقية للشركات المدرجة أوراقها المالية فيها. وعليه؛ فإن الشركات التي تتبع إدارتها سياسات ذات كفاءة تحقق نتائج أعمال جيدة، وتحسن أسعار أسهمها في السوق. أما الشركات التي تعاني سوء الإدارة؛ فإن نتائج أعمالها لن تكون مرضية. ومن ثم فإن أسعار أسهمها تنخفض في السوق.
- 4- تلزم قوانين أسواق رأس المال الشركات المساهمة بالإفصاح Disclosure عن المعلومات المتعلقة بأدائها، وعن الأوراق المالية التي ترغب بإصدارها؛ مما يوفر للمستثمرين معلومات آنية ودقيقة لاتخاذ قرارات الاستثمار.
- 5- تراقب إدارات أسواق رأس المال عمليات التداول على شاشات الكمبيوتر لضمان تداول عادل في السوق، والحيولة دون حدوث أي تلاعب في الأسعار. والهدف الأساسي هو حماية المستثمرين خاصة الصغار منهم.
- 6- تساهم البورصات في تشجيع عمليات الادخار والاستثمار في المجتمع، وذلك بتجميع المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في استثمارات أكثر إنتاجية؛ إذ إن ميزات السيولة والرقابة على الأداء والإفصاح والأمانة في التداول التي يجب أن توفرها البورصات حتماً تشجع المستثمرين على الإقدام على

توظيف إدخاراتهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة.
7- يؤدي تزايد عمليات الادخار والاستثمار في المجتمع إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي.

حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى أسواق المال

إن مؤسسات الوساطة المالية، ومنها أسواق المال، هي وسائل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ولذلك تعتمد أهمية وجودها على أهمية ما تؤدي إليه. وفي عصر أضحت معدلات النمو الاقتصادي هي مقياس المنافسة بين الشعوب، وصار تحقيق ارتفاع مستمر في مستوى معيشة جميع الأفراد غاية متفقاً على ضرورة الوصول إليها في كل المجتمعات، تصبح لأسواق المال أهمية بالغة وتؤدي وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية المعاصرة. ولقد أثبتت دراسات كثيرة العلاقة الوطيدة بين معدل النمو الاقتصادي وبين تطور المؤسسات المالية (القرى، 11: 1993). فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمجتمعات بشكل عام فهو بشكل أخص بالنسبة للمجتمع الإسلامي للأسباب التالية:

1- لكون الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مشاركة وليس القرض فيه وسيلة تمويل، ولذلك كانت الأوعية التي تؤدي إلى تعبئة المدخرات بطريقة المساهمة في ملكية رأس المال والمشاركة في مخاطر الاستثماري وفي أرباحه (ومنها أسواق البورصة) هي مؤسسات ملاءمة للاقتصاد الإسلامي ومناسبة لطبيعته لأنها توفر الصبغ التي تمكن من توفير الأموال للمنظمين وتحقيق السيولة للمدخرين ضمن الحدود الشرعية.

2- إن نموذج البنك الإسلامي، نظراً لاعتماد أنشطته على الاستثمار وليس على الإقراض، لا تتوفر له صبغ يتم من خلالها تشغيل المدخرات لمدة قصيرة. ولذلك نلاحظ أن أكثر البنوك الإسلامية يعاني من فائض السيولة الذي لا يسمح أسلوب الإدارة الحازم بتوجيهه إلى استخدامات غير يسيرة التنضيد. ومن ثم يمكن أن تلعب الأسواق المالية دور المؤسسات المساعدة والمتمة للنموذج المصرفي الإسلامي لأنها تقدم أوعية يمكن من خلالها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للبنك مع تحقق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية.

وكما هو جلي فقد وضع الإسلام العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن إدارة المال واستثماره بأفضل وأكفأ الوسائل والأساليب المشروعة، ومن ذلك مشروعية البيع والتجارة وحرمة الربا والاكتناز والاحتكار وكافة أشكال المقامرات والمراهنات التي تتضمن أكل أموال الناس بالباطل.

وانطلاقاً مما تقدم، تعتبر السوق المالية الإسلامية مهمة جداً لكل مستثمر مسلم، حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته، وذلك من خلال تنوع محفظته المالية، واختيار أدوات أقوى وأكثر نجاحاً ومشروعية، كما تمثل الأسواق المالية محطة مهمة بما يمكن أن تتضمنه من أدوات إسلامية متقدمة، مثل عقود الخيارات والمستقبليات والعقود الأجلة بعد تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية، لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة مما يؤدي إلى زيادة حصول النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع.

ولكن من المعلوم أنه لن توجد أسواق مالية إسلامية ما لم توجد أوراق مالية إسلامية، ولن توجد هذه الأوراق ما لم توجد مؤسسات مالية إسلامية تصدرها، وبنك مركزي إما إسلامي، أو يوجد فيه جهاز مركزي إسلامي يراقب ترخيصها وإصدارها.

وهكذا يمكن القول إن السوق المالية تشتمل على البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والمؤسسات المالية وبورصات الأوراق المالية وكافة المؤسسات التي تتعامل مع التدفقات المالية. ولكي تكون السوق المالية إسلامية، فينبغي أن تخضع هذه المؤسسات والبنوك للضوابط الشرعية. هذا ويُعد تكامل الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية تطوراً علمياً وتوسعاً متناسباً والاحتياجات المستقبلية فهذه المؤسسات تشكل بيئة داعمة للعمل المالي والإسلامي (خطاب، 2005).

إبداء رأي تفصيلي حول الأسواق المالية

قراري مجمع الفقه الإسلامي رقمي (7/63) و(5/8) (الشامسي، 2005)

بناءً على ما ذكرناه سابقاً من أسباب ونتائج سعى المجمع الفقهي في دورته السابعة إلى طرح موضوع الأسواق المالية بأكثر شمولية وتفصيلاً واتخاذ قرارات تفصيلية على اعتبار أنه لا يصح الحكم على السوق المالية في مجمله بأنه جائز أو غير جائز، وكان قراره كالتالي:

بعد اطلاع مجلس الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 7-12 ذي القعدة 1412هـ الموافق 4-9 مايو 1992م على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع «الأسواق المالية» الأسهم، الامتيازات، السلع، بطاقات الائتمان وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله (أي الأسواق المالية) قرر ما يلي:

الإسهام في الشركات:

- 1- بما أن الأصل في المعاملات الجل، فإن تأسيس شركة مساهمة ذات أغراض وأنشطة مشروعة أمر جائز.
- 2- لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها.
- 3- الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات كالربا ونحوه بالرغم من أنشطتها الأساسية المشروعة.

ضوابط الأسواق المالية من منظور إسلامي (هارون، 1999: 97)

أولاً- الضوابط العامة للسوق من منظور إسلامي والتي لو تحققت لأمكن إقامة مثل هذه السوق وهي كما يلي:

- 1- إن أحد الأركان الرئيسية في عقيدة المسلم أن «الإيمان بأن المال مال الله عز وجل وأن الإنسان مستخلف في ملكه»، لقوله تعالى: «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ» [آل عمران: 26]، وقوله تعالى: «وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [المائدة: 17]، وقوله تعالى: «آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ» [الحديد: 7].
- 2- اعتبار العمل في السوق عبادة: إن العمل هو عنصر أساسي في طب الرزق، لذا نجد الإسلام اهتم بالعمل وحث عليه من تحصيل مصالح الدنيا والآخرة.
- 3- الأصل في الأشياء الإباحة: إن الأصل فيما خلق الله تعالى من أشياء ومنافع هو الحل والإباحة، ولا حرام إلا ما ورد نص صريح من قبل الشارع بتحريمه.
- 4- تحقيق المصلحتين الخاصة والعامة وتقديم المصلحة العامة على مصلحة الفرد في حالة عدم إمكانية التوفيق إذا تعذرت الموازنة للظروف الطارئة أو الاستثنائية.
- 5- العلم بأحكام وأحوال السوق وهي نقطة مهمة جداً لإقامة السوق المالية الإسلامية وتؤخذ من اتجاهين هما:

أ- العلم بأحكام التعامل في السوق: قال تعالى في كتابه العزيز: «أَفْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَفْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ» [العلق: 1-5]. فهذه الآيات تشير إلى العلم وأهميته، وعليه فعلى المتعاملين بالسوق أن يكونوا على معرفة بأحكام الإسلام في الأسواق، من حيث الحلال والحرام من البيوع، والجائز وغير الجائز من المنتجات وطرق إنتاجها والمشروع وغير المشروع من الممارسات، ذلك أن العمل في السوق الإسلامية يعتبر نوعاً من العبادة، وهي صحيحة إن كانت موافقة شرع الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا فالإلمام بأحكام الإسلام شرط فيمن يعمل في السوق الإسلامية حيث يقول سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): «من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا».

ب- وجوب دراسة وجمع المعلومات عن الأسواق. فعلى المتعامل بالسوق أيضاً أن يكون عارفاً بما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بأحوال العرض والطلب واحتياجات المستهلكين، وأذواقهم والأسعار السائدة والمتوقعة والتضخم والكساد وجمع معلومات حول أرباح الشركات والأسعار... الخ.

ثانياً - ضوابط السوق في مجال التداول (هارون، 1999: 119)

- يجب أن تتوفر مجموعة من الصفات فيمن يتعامل بالأوراق المالية في السوق المالية الإسلامية وهذه الصفات هي:
- 1- الإيمان وحسن الخلق وخاصة الإيمان بأن الله هو المالك الحقيقي للمال والإيمان بالتفاوت في الرزق الناتج عن استثمار المال والإيمان بالحساب في الآخرة عن عدم تشغيل المال وأن الله يراقب كل تصرفات الناس ومنها تصرفاتهم المالية.
 - 2- المحافظة على الشعائر، وعلى المتعامل بالسوق ألا يشغله البيع والشراء عن الصلاة.
 - 3- العدل والإحسان والأمانة والصدق والوفاء بالعقود.
 - 4- الابتعاد عن الحسد والكذب والحلية وأخذ الرشوة وإعطائها.
 - 5- محاولة عدم الوقوع في الشبهات والترويج للكاذب.
- وعليه فإن قيام أو مبررات قيام سوق مالية إسلامية ما يلي (عمر، 2003):
- 1- السوق ضرورة شرعية تدعو إليه عموميات الشريعة الحاتة على التعاون والوحدة، لقوله تعالى: «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» [المائدة: 2].
 - 2- السوق الإسلامية ضرورة ظرفية، أو حياتية تقتضيها الظروف الراهنة.
 - 3- السوق المالية الإسلامية ضرورة اقتصادية، لتوسيع مثلاً مجالات الإنتاج وتعددتها ليلبي حاجة السوق وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

خصائص المنتجات الإسلامية

- الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية. فالمصدقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.
- أما المصدقية الشرعية والمقصود بها أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الإسلامي من الصناعة الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبكرة محل اتفاق قدر الإمكان.
- وأما الكفاءة الاقتصادية فالمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات، يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات (سويلم، 2000).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

- للإجابة عن أسئلة البحث واختبار صحة فرضياته، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة (SPSS).
- 1- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة، والإجابة عن أسئلة الدراسة.
 - 2- اختبار ثبات الأداة (Reliability Test) عن طريق اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي لها. إذ يقيس مدى تناسق إجابات المستجوبين على كل الأسئلة الموجودة في أداة القياس وهي الاستبانة، كما يمكن تفسير ألفا (معامل كرونباخ) بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (صفر -1) وتكون قيمته مقبولة عند (60%) وما فوق، وكانت النتائج كما هو موضح بجدول (1).

جدول رقم (1)

معامل «كرونباخ ألفا» لأداة الدراسة الخاصة بالدراسة (تحليل الثبات)

المتغير	قيمة معامل ألفا
المجال الاقتصادي	0.752
المجال الديني	0.868
المجال التشريعي	0.751

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من (0.60) مما يدل على أنه يوجد اتساق داخلي بين الإجابات.

3- وصف خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (2)

وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	التكرار	القيم المفقودة	النسبة المئوية الفعلية
المسمى الوظيفي	مدير فرع	18	21.2%
	رئيس وحده	31	36.5%
	رئيس قسم	36	42.4%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	25	27.55%
	من 5-10 سنوات	38	41.8%
	أكثر من 10 سنوات	28	30.8%
التخصص	بنوك إسلامية	28	33%
	غير ذلك	59	67%

نلاحظ من الجدول مقدار التكرار والنسبة المئوية لكل من المتغيرات الديموغرافية. من حيث المسمى الوظيفي حيث بلغ تكرار «مدير الفرع» 18 فرد بنسبة 21.2% فعلية و«رئيس الوحدة» بتكرار 31 بنسبة 36.5% فعلية وأخيراً «رئيس قسم» بتكرار 36 أي بنسبة 42.4% فعلية. فيما يتعلق بـ «الخبرة» نلاحظ أن من هم أقل من 5 سنوات يمثلون بنسبة 27.55% بتكرار 25 وما بين 5 إلى عشر سنوات بنسبة 41.8% أي بتكرار 38، أما ما تجاوز 10 سنوات بلغ نسبته 30.8% بتكرار 28. أما ما يتعلق بـ «التخصص» بلغ تكرار ذو المجال الإسلامي 28 فرد بنسبة 33% فعلية وهذه نسبة ضئيلة مقارنة مع من هم غير ذلك إذ بلغ التكرار 59 بنسبة 67%.

حددت الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الأبعاد طبقاً للصيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{الحد الأعلى للبدل} - \text{الحد الأدنى للبدل}}{\text{عدد المستويات} - 1} = 1.33 = 5 - 1$$

عدد المستويات 3

جدول رقم (3)

مستويات الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي

المستوى	الوسط الحسابي
منخفض	1 لغاية 2.33
متوسط	2.34 لغاية 3.66
مرتفع	3.67 لغاية 5

حيث عدد المستويات هي: منخفض، متوسط، ومرتفع، والجدول التالي يبين معالجة المستويات على مقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على المجال الاقتصادي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة P	عالية جداً	عالية	متوسط	قليلة	قليلة جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة P
47.3	37.4	12.1	1.1	2.2	4.26	0.880	000	1) يؤدي إنشاء سوق مالي إسلامي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية		
36.3	38.5	15.4	7.7	2.2	3.99	1.016	000	2) يساهم السوق المالي الإسلامي في توسيع قاعدة الملكية عن طريق جذب المدخرات المعطلة		
33.	33	20.9	9.9	3.3	3.82	1.101	000	3) تساهم العالمية في جذب رأس المال الإسلامي الدولي نحو التعامل بالأدوات المالية الإسلامية عند إنشاء السوق المالي الإسلامي		
34.1	31.9	26.4	3.3	4.4	3.88	1.063	000	4) يعد عدم وجود سوق مالي إسلامي سبباً في التعامل مع السوق المالي الحالي		
45.1	27.5	18.7	4.4	4.4	4.04	1.105	000	5) سنقوم بالتعامل على الفور مع السوق المالي الإسلامي إذا تم إنشاؤه في الأردن		

المصدر: إعداد الباحث.

يمثل جدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمته p-value لفقرات الوضع الاقتصادي حيث بلغ عددها (5) فقرات. نلاحظ من الجدول السابق أن إنشاء السوق المالي الإسلامي له أثر واضح في عملية التنمية الاقتصادية من جانب القطاع الخاص حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.26 والانحراف المعياري 0.880 وقيمة (p-value).

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على المجال الديني

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة P	عالية جداً	عالية	متوسط	قليلة	قليلة جداً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة P
26.4	38.5	16.5	13.2	4.4	3.70	1.136	000	6) يعد مفهوم السوق المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية واضحاً لدينا		
30.8	35.2	20.9	9.9	303	3.8	1.088	000	7) يمكن لسوق المالية الإسلامية أن تجذب المزيد من العملاء في سوق الإصدار		
41.8	35.2	11.0	7.7	4.4	4.02	1.067	000	8) يساهم إنشاء سوق مالية إسلامية في تشجيع المصارف التجارية على تداول الأدوات المالية الإسلامية لحساب عملائها		
44.0	33.0	13.2	6.6	3.3	4.08	1.115	000	9) يمكن لسوق المالية الإسلامية أن تجذب المزيد من العملاء في سوق التداول		
30.8	46.2	16.5	2.2	4.4	3.97	0.983	000	10) تشجع الأدوات المالية الإسلامية المستثمرين الذين يعزفون عن التعامل مع المصارف التجارية على استثمار أموالهم بطرق تلك الأدوات		
18.7	47.3	20.9	8.8	3.3	3.70	0.988	000	11) ستعمل السوق المالية الإسلامية على تقديم صيغ استثمارية متنوعة إلى صغار المساهمين		
19.8	49.5	19.8	7.7	2.2	3.87	1.108	000	12) يساهم إنشاء سوق مالي إسلامي في تشجيع المصارف التجارية على تداول الأدوات المالية الإسلامية لحسابها		
33	38.5	15.4	8.8	4.4	3.87	1.086	000	13) يرغب المستثمرون في تنويع مصادر تمويل مشروعاتهم التنموية بالأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		

المجال الديني	عالية جدا	عالية	متوسط	قليلة	قليلة جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه P
14) تستوجب على السلطات التشريعية المالية تبني التخطيط لإنشاء سوق مالي إسلامية لمواجهة الأزمات المالية العالمية ما أمكن	34.1	37.4	17.6	6.6	4.4	3.90	1.086	000
15) ضرورة وجود قوانين ومشروعات ولوائح تختص بإنشاء السوق المالي الإسلامية	35.2	33.0	22.0	5.5	4.4	3.098	1.090	000
16) السلطات التشريعية والمالية جاهزة لسن أو تعديل التشريعات الحالية من أجل إنشاء السوق المالية الإسلامية في الأردن	29.7	30.8	24.2	11.0	4.4	3.70	1.140	000
17) تهدف السوق المالية الإسلامية أساساً إلى إلغاء التعامل بالفائدة في الأخذ والإعطاء.	39.6	33.0	15.4	6.6	5.5	3.95	1.149	000
18) إنشاء سوق مالية إسلامية في الأردن سيلقى القبول والدعم من مختلف شرائح المجتمع	30.8	33.0	26.4	6.6	2.2	3.84	1.016	000
19) بعض الشركات (غير المصارف التجارية) المدرجة إسهامها في السوق المالية الحالية تخالف أحكام الشريعة الإسلامية	33.0	36.3	19.8	6.6	4.4	3.87	1.087	000
20) يعد إنشاء سوق مالية إسلامية في الأردن أمراً مرغوباً لدى جمهور المستثمرين وشركات الوساطة المالية	33.0	29.7	23.1	9.9	4.4	3.77	1.146	000

يمثل جدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة p-value لمتغير المجال الديني حيث تظهر النتائج قوة السوق المالي الإسلامي في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات لسوق التداول حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.08 والانحراف المعياري 1.15. بالإضافة إلى أن أغلب الفقرات ذات متوسط حسابي مرتفع وانحراف معياري متوسط وقيم (000) p-value.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على المجال التشريعي

المجال التشريعي	عالية جدا	عالية	متوسط	قليلة	قليلة جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه P
21) السلطات التشريعية والمالية هم أصحاب القرار في إنشاء السوق الآلية الإسلامية	35.2	29.7	20.9	7.7	4.4	3.85	1.134	000
22) توجد سياسات وخطط لدى السلطات التشريعية والمالية لإنشاء سوق مالية إسلامية	29.7	22.0	20.9	16.5	8.8	3.48	1.324	000
23) يمكن للسلطات التشريعية والمالية إنشاء سوق مالية إسلامية تعمل إلى جانب السوق الأردنية للأوراق المالية العاملة حالياً	30.8	39.6	22.0	7.7	00.00	3.93	0.917	000
24) تعيق التشريعات المالية المطبقة حالياً في إمكانية إنشاء سوق مالية إسلامية	29.7	36.3	19.8	8.8	5.5	3.76	1.139	000
25) هناك رغبة لدى السلطات التشريعية والمالية في إنشاء سوق مالية إسلامية في الأردن	24.2	8.6	33.0	11.0	3.3	3.59	1.075	000
26) خصوصية السوق المالية الإسلامية وما تتطلبه من علم ودراية والتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يجعل السوق المالية الإسلامية عمليه ناضجة ومكتملة حالياً	33.0	30.8	23.1	8.8	4.4	3.749	1.131	000

يمثل جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمته p-value للمجال التشريعي حيث أظهرت النتائج ارتفاع في المتوسطات الحسابية وأيضاً الانحرافات المعيارية وقيم الـ (000) p-value.

نتائج اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة

تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، بهدف الكشف عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، ويمثل جدول (7) مصفوفة الارتباط للمتغيرات (CORRELATION).

جدول رقم (7)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات (CORRELATION)

المتغير	المجال الاقتصادي	المجال الديني	المجال التشريعي
1	0.573**	0.396	
المجال الاقتصادي	91	0.000	0.000
		87	89
1	0.573	0.632**	
المجال الديني	87	0.000	0.000
		87	85
1	0.0396**	0.632	0.000
المجال التشريعي	89	0.000	0.000
		85	89

*ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ **ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.01)$

في الاعتماد على جدول (7) يتضح أن معظم العلاقات الارتباطية بين محاور الدراسة معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.01)$ ، وبهذا يمكن الحكم إنه لا يوجد ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة وبعضها الآخر.

اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity)

تم استخدام هذا اختبار بهدف التأكد من إنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة وذلك في الاعتماد على اختبار معامل التضخم التباين Variance Inflation Factor واختبار التباين المسموح Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث إنه يجب أن تكون المتغيرات المستقلة فيما بينها. وللتأكد من ذلك الغرض نستعين بهذا الاختبار الذي يُعد أحد الطرائق للتخلص من مشكلة التعدد الخطي، مع العلم أن لا بد من عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح لا بد أن يكون أكبر من (0.05) وبحساب المعاملات السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج المتحصل عليها مدرجه في جدول (8) كالآتي:

جدول رقم (8)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح (TOLERANCE)	معامل تضخم التباين (VIF)
المجال الاقتصادي	0.678	1.475
المجال الديني	0.472	2.121
المجال التشريعي	0.601	1.665

يبين جدول (8) أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات أقل من (10) وتتراوح قيمة ما بين 1.475 إلى 2.121 بينما قيمة اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (0.05) وتتراوح قيمة ما بين 0.472 إلى 0.678، وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد مشكلة ارتباط عال بين المتغيرات، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذي أهمية إحصائية بين المتغيرات المستقلة الواردة بجدول الارتباط وهذا يعزز إمكانية استخدامها في النموذج.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمجال الاقتصادي في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

جدول رقم (9)

ملخص النموذج (Model Summery)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705 ^a	.497	.491	.41981

a. Predictors: (Constant), المجال الاقتصادي.

يمثل جدول (9) قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المجال الاقتصادي والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (0.705) وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.497) والذي يفسر بأنه لو أضيف متغير مستقل آخر للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج. ولهذا يتم احتساب معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) والذي يأخذ بعين الاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية حيث إن قيمته دائماً أقل من قيمة (R^2) وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت (0.491) وعليه فإن المتغير المستقل استطاع أن يفسر (0.491) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي تعزى إلى متغيرات أخرى.

اختبار الفرضية الأولى

H_0 : لا يوجد علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للوضع الاقتصادي في إنشاء السوق المالي الإسلامي.

جدول رقم (10)

المعاملات والاختبارات الإحصائية للمتغير المجال الاقتصادي^a Coefficients

Model	B	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	.Sig
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	1.584	.255		6.208	.000
	المجال الاقتصادي	.569	.063	.705	9.064	.000

a. Dependent Variable: q33

يتضح من جدول (10) أن مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على إنه «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمجال الاقتصادي في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية» كما إن قيمة (0.569) b وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في المتغير التابع (إنشاء سوق مالي إسلامي) نتيجة زيادة المتغير المستقل المجال الاقتصادي بوحدة واحدة.

الفرضية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمجال الديني في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

جدول رقم (11)

قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المجال الديني والمتغير التابع Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.953 ^a	.908	.907	.17913

Predictors: (Constant), المجال الديني.

يمثل جدول (11) قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المجال الديني والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (0.953) وبلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.908) والذي يفسر بأنه لو أضيف متغير مستقل آخر للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج. ولهذا يتم احتساب معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) والذي يأخذ بعين الاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية حيث إن قيمته دائماً أقل من قيمة (R2) وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت (0.907)، وعليه فإن المتغير المستقل استطاع أن يفسر (0.908) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي تعزى إلى متغيرات أخرى.

اختبار الفرضية الثانية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للوضع الديني في إنشاء السوق المالي الإسلامي.

جدول رقم (12)

المعاملات والاختبارات الإحصائية للمتغير المجال الديني^a Coefficients

Model	B	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	.Sig
		Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.502	.119		4.231	.000
	المجال الديني	.869	.030	.953	28.706	.000

a. Dependent Variable: q33

يتضح من جدول (12) أن قيمة t بلغت (28.706) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه «يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجال الديني وإنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية» كما إن قيمة (0.869) b وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في المتغير التابع (إنشاء سوق مالي إسلامي) نتيجة زيادة المتغير المستقل المجال الديني بوحدة واحدة.

الفرضية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين للمجال الديني في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

جدول رقم (13)

قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المجال التشريعي والمتغير التابع Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.781 ^a	.609	.605	.37006

a. Predictors: (Constant), المجال التشريعي

يمثل جدول (13) قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المجال التشريعي والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (0.781) وبلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.609) والذي يفسر بأنه لو أضيف متغير مستقل آخر للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج.

ولهذا يتم احتساب معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) والذي يأخذ بعين الاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية حيث إن قيمته دائماً أقل من قيمة (R2) وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت (0.605) وعليه فإن المتغير المستقل استطاع أن يفسر (0.605) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي تعزى إلى متغيرات أخرى.

اختبار الفرضية الثالثة

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للوضع التشريعي في إنشاء السوق المالي الإسلامي.

جدول رقم (14)

المعاملات والاختبارات الإحصائية للمتغير المجال التشريعي^a Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.565	.206	7.611	.000
	المجال التشريعي	.615	.054	.781	.000

a. Dependent Variable: q33

يتضح من خلال جدول (14) أن مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجال التشريعي وإنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية» كما إن قيمة b (0.615) وهي تشير إلى مقدار الزيادة المتحققة في المتغير التابع (إنشاء سوق مالي إسلامي) نتيجة زيادة المتغير المستقل المجال التشريعي بوحدة واحدة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان ما أهمها:

- أن الشروط والمجالات الدينية، والاقتصادية، والتشريعية متوافرة بشكل كبير لإنشاء السوق المالية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- دعم النظام الاقتصادي ومجتمع الدراسة وعينها لإنشاء هذه السوق، متمثلاً بالرغبة في التوجه أكثر للتعامل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.
- أهمية إنشاء سوق مالية إسلامية وذلك لإيجاد الاستثمارات المناسبة للفائض المالي لدى البنوك والمستثمرين والمؤسسات المالية.

التوصيات

بناءً على ما تقدم نخلص إلى مجموعة من التوصيات التي أثيرت في هذا البحث سواء من قبل الباحث أو من قبل العلماء والباحثين الآخرين، وخاصة بعد أن تبين من النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمجال الاقتصادي والديني والتشريعي في إنشاء سوق مالي إسلامي في المملكة الأردنية الهاشمية.

- 1- يجب أن نهتم بالاقتصاد الإسلامي ويجب أن نتعلم أحكام الحلال والحرام في المال.
- 2- أن حكمة الله سبحانه وتعالى اقتضت أنه يوجد بديل أو بدائل لكل جانب محرم فتحريم الربا مقترن بتحليل البيع «وأحل الله البيع وحرم الربا» وهكذا.
- 3- تعتبر السوق المالية الإسلامية فرصة مهمة جداً لكل مستثمر مسلم، خاصة في الوقت الحاضر، وعمليات انتقال رؤوس الأموال الضخمة لغرض الاستثمار بين أسواق العالم، لذلك تبرز أهميتها للمسلمين اليوم لتحقيق التكافل الاقتصادي بينهم، وتسهيل انتقال المدخرات من وحدات الفائض إلى وحدات العجز بأسلوب إسلامي بعيد عن المحرمات.
- 4- من المعلوم أنه لن توجد أسواق مالية إسلامية ما لم توجد أوراق مالية إسلامية، ولن توجد هذه الأوراق ما لم توجد مؤسسات مالية إسلامية تصدرها، لذلك يجب وجود البورصة التي تكفل الحرية والاستمرارية، ووجود

مؤسسات متخصصة، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني شرعي ينظم سير العمل فيها بالسرعة والدقة والأمانة والانضباط في إجراء العمليات.

- 5- تعبئة الكوادر والخبراء في المجال الاقتصادي والمالي والإسلامي لتعميق الوعي بالأدوات الشرعية في الأسواق المالية من خلال إعطاء دورات علمية وعملية وذلك لوضع منهج نظري عملي متكامل للاستثمار في الأسواق المالية الإسلامية. ومن خلال فتح تخصصات للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية وبالتالي ينبغي أن يكون الابتكار نتيجة تضافر باحثين في الجانب الفقهي وفي الجانب الاقتصادي بالتعاون مع التنفيذيين والممارسين.
- 6- أن الدول العربية أصبح لديها الآن خبرة واسعة في مجال الأسواق المالية ولديه خبرة واسعة في مجال المعاملات المالية والأن بحاجة إلى تطوير أدوات مالية إسلامية وتطوير عقود تلك الأدوات على نطاق أكبر بهدف توفير تشكيلة واسعة ومتنوعة عن الأدوات المالية الإسلامية التي تناسب معظم الأشخاص وبالتالي منافسة المؤسسات المالية التقليدية (الصكوك الإسلامية).

-

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو مؤنس، رائد نصري؛ خديجة شوشان. (2013). «الشروط المهنية والفنية لإنشاء السوق المالية والإسلامية». المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، سبتمبر. تركيا.
- السعودي، أحمد أسعد أحمد. (2010). «متطلبات إنشاء سوق مالية إسلامية في ليبيا». أطروحة دكتوراه غير منشورة. الأردن: جامعة عمان العربية.
- الشامسي، جاسم علي سالم. (2005). «سوق إسلامية للأوراق المالية في ضوء قرارات المجامع الفقهية الإسلامية بين الواقع والأمل»، المؤتمر العالمي الرابع عشر لكلية الشريعة والقانون، 17-15 أيار. جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص743-768.
- الشيخ خليل، غدير أحمد. (2014). «تطوير وابتكار صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية». المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية. الأردن: الجامعة الأردنية، كلية الشريعة - قسم المصارف الإسلامية.
- القرى، محمد علي. (1993). نحو سوق مالية إسلامية. دراسات اقتصادية إسلامية. السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية. مج1، ع1. ص ص11-28.
- الميداني، محمد أمين. (2002). أسواق رأس المال. المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال. ص4.
- خطاب، كمال توفيق. (2002). «المناخ المالي والاستثماري والتحديات والآفاق الجديدة»، مؤتمر المناخ المالي والاستثماري التحديات والآفاق الجديدة. إربد، الأردن: جامعة اليرموك.
- خطاب، كمال توفيق. (2005). «نحو سوق مالية إسلامية»، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي. السعودية: جامعة أم القرى.
- رضوان، سمير عبد المجيد. (1996). أسواق الأوراق المالية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- سمور، نبيل خليل طه. (2007). سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا. الجامعة الإسلامية. كلية التجارة، غزة، طسلفين.
- سويلم، سامي (2000). صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي. مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ص15.
- عم، صالح عمر. (2003). «العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة». مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية. ع26.
- لعمارة، جمال؛ رايس حدة. (2006). «تحديات السوق المالية الإسلامية». مؤتمر سياسة التمويل وأثرها على الاقتصادات والمؤسسات. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
- مقدمة عن أسواق الأوراق المالية، دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي. www.arab-api.org/course9/c9-10.
- موسوعة الاقتصاد والتمويل الدولي.
- هارون، محمد صبري. (1999). أحكام الأسواق المالية، الأسهم والسندات. الأردن: دار النفائس.
- هندي. (1993). أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، ص7.
- هيئة الأوراق المالية الماليزية.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Ritter, S. Lawrence and William Siber. (1986). *Principles of Money Banking and Financial Markets*. 5th Ed. New York.

Religious, Economic and Legislative Conditions Required for Establishing an Islamic Financial Market in Jordan

Dr. Juma'h M. Abbad

Associate Professor

Finance and Banking Department

Al al-Bayt University

Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

The aim of this research is to identify the necessary religious, economic and legislative conditions to establish an Islamic Financial Market in Jordan.

To do that, the main purpose for financial market has been studied from transferring the surplus money to deficit places point of view. In addition, the Islamic financial market is needed for the society, as there were a lot of Islamic banks and financial institutions in the Arab World in general and in Jordan in specific that have extra cash for investment for different periods. In addition, the individuals are willing to invest their money in Islamic financial institutions.

A questionnaire was distributed for group of banks, individuals, and institutions to collect the required data for analysis and testing the proposed hypotheses. The results show that there is a significant relationship between the proposed factors in this research and establishing an Islamic Financial Market in Jordan.

Finally, some recommendations are provided by the author that could help in establishing an Islamic Financial Market.

Keywords: Islamic Financial Market, Requirement and Conditions, Islamic Banks, Jordan.

